الاخر فتنفق فيه على بعضهم لو اجره القاضي بحصته منهما بالاجرة او باذن لاحدهما في الاجارة
والمرمة ثم الاخر قبل هذا قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا تعتبر هذه الاجارة ويجبر على الاخر والنفقة
على حالها وقال بعضهم للقاضي ان يأذن لغير الاب بالانفاق عليه ثم يرفع حاصله ثم لا ينتفع
به حتى يوفي حصة والنفقة على هذا القول وارث رجلين انهدمت او بيت بينهما
انهدم فبناه احدهما لا يرجع بهما شريكه حتى لان الدار تحتمل القسمة فاذا امكنه ان يقسم ويميز
نصيبه فالبناء والكذلك الميراث اذا استوت في الحالة فله ان يطالب شريكه باصلاحها فاذا لم
يطالب واصلحها كان متبرعا وفي نسخة ارثي رجلين وبيت بينهما خربت كلها حتى صارت
صحراء لا يجبر ان على العمارة ويقسم الارض بينهما وان كان الطاهونة قائمة بناؤها واجاتها
الاانه ذهب عينها فانه يجبر الشريك على ان يعمرها مع شريكه وان كان الشريك معسرا قيل لغريمه
الاخر انفق ان شئت ويكون ذلك على شركتهما كذلك الحكم اذا احد صحراء يقسم بينهما وان كان
قائما الا انه انكسر شيء منه يجبر الشريك على ان يبنيها وفي رواية لا يجبر والصحيح ما قال لشريكه الذي يريد
الاصلاح ان شئت ابن انت واما انهدم منه بيت واحد او الحرمة ثم اجر فاذا اخذت
غلته في بعض نفقتك حتى تستوفيان في بعد ذلك وعن فقيه ابي جعفر رحمه الله عن رجلين ابي
احدهما الى بيته قال يجبر على ذلك قلت فان فسد الخرج قبل ان يرتفعا الى بيته قال الضمان
عليه وكان ينبغي ان يرفعه السلطان حتى يأمره بالبناء فان امتنع بعد ذلك فقد ضمن وزرع
بين رجلين ابى احدهما ان ينفق عليه لا يجبر لكن يقال للآخر انفق انت ويرجع بنصف القيمة ونصف
شريكك قالوا انه انفق ولم يخرج الزرع مقدار ما انفق بل يرجع على شريكه بما يتم نصف النفقة
او مقدار الزرع فيباع في المزارعة وطاحونة بين رجلين اقتسما فصارت

الساحة

ان حصة احدهما والبناء للآخر فاراد صاحب البناء ان يحمل الحصة بناء وسيبه بالريح والشريك
صاحب البناء وظاهر الرواية كذلك وليس لصاحب البناء ذلك وقال ابو نصر ان يمنع والصحيح
خلاف الرواية وعلى هذا الدار اذا كان بينهما فاصطلحا او تنازعا او هما كذلك ثم ان
الحائط صحيح فهدم احدهما باذن الشريك لا ضمان عليه انه يجبر الهادم على البناء الى ان يعود كما كان ولو
انه ان لم يكن للترابة قيمة والارض قيمة بيناء الى بطائفة بقيمة فنصف شريكه الى بطائفة
بالغة ما بلغت وان كانت للترابة قيمة فنصف شريكه اذا اختار ان يترك الترابة عليه بقيمة فنصيبه
من الترابة ان كانت الارض بقدر قيمة بناء الى بطائفة بقيمة بناء الى بطائفة بارضه بناء ثم يرفع عنه قدر
الارض بدون البناء فيقسم بينه وبين شريكه فما بقي من بناء وقيمة الدار ان كان يقسم قدر ما ينبغي فهو على
وان كان لا يقسم قدر ما ينبغي يرفع عن شريكه بنفقة ما انفق فان اهدم بنصيب
استعمال الغير لشركة في المشاع فمن شريكه بلا اذن شريكه يضمن غاصبا على رواية ابن رستم
محمد ولا يضمن غاصبا على رواية ابن رستم عنه وفي الدابة المشتركة يضمن غاصبا على الروايتين
هو اشتراه بينهما فغاب احدهما فدفعها الآخر الى الراعي فمن نصيب شريكه لانه مودع يمكنه ان
يحفظ بيد اجيره فلا يضمن مودعا غيره ولو تركها في الحي او لم يتركها في يده يمكنه
ان يرفعه الامر الى القاضي حتى ينصب قيما يحفظ لهما يضمن عليه متاعا فاقه احدهما
على حصر فوقع في النهر فغطس فمر اهل القرية لم يضمن الا ان يقول الناس والعامة ان اعلم انه
لا يعيش الا بحياته حاصله ارض او كرم يبذر فاخر وغاب او يبذر بالغ ويمنع يرفع
الامر الى القاضي وان لم يرفع فمن الارض لو زرع حصته يطلب له وفي الكرم يقوم عليه فاذا

نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله